

ملخص:

تتناول هذه الدراسة التحول الذي طرأ على المرافق العامة من خلال تبني النموذج الإلكتروني، باعتباره آلية حديثة لأداء الخدمة العمومية تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلوماتية. وقد تم تحليل خصائص هذا النموذج من حيث السرعة، الفعالية، والشفافية، مع بيان المتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية الضرورية لتفعيله. كما تم التطرق إلى مدى انسجام هذا التحول مع المبادئ القانونية الأساسية للمرفق العام، وعلى رأسها الاستمرارية، المساواة، وقابلية التعديل. وقد بينت الدراسة أن المرفق العام الإلكتروني لا يُخل بهذه المبادئ، بل يُعززها في إطار من الحداثة الإدارية. كما تم تسليط الضوء على بعض العوائق التي تحول دون تطبيقه الشامل، مع تقديم مقترحات عملية لدعم تفعيله القانوني والتنظيمي.

كلمات مفتاحية: المرفق العام الإلكتروني، التحول الرقمي، الخدمة العمومية، الاستمرارية، المساواة.

Abstract:

This study explores the transformation of public services through the adoption of the electronic public service model, as a modern mechanism for delivering public utility based on information and communication technologies. It analyzes the characteristics of this model in terms of speed, efficiency, and transparency, while identifying the legal, organizational, and technological requirements necessary for its implementation. The research further examines the extent to which this transformation aligns with the fundamental legal principles governing public services—namely continuity, equality, and adaptability. It concludes that the electronic public service not only preserves these principles but reinforces them within a modern administrative framework. The study also highlights the main obstacles to its full adoption and offers practical recommendations for strengthening its legal and regulatory foundations.

Keywords: Electronic Public Service, Digital Transformation, Public Service, Continuity, Equality.

المرفق العام الإلكتروني**وانعكاساته على المبادئ العامة****التي تحكم المرافق العمومية**

**The Electronic Public Service and
Its Implications on the General
Principles Governing Public
Services**

رحمون علي

كلية الحقوق - جامعة صفاقس

(تونس)

rahmounali40@gmail.com

مقدمة:

شهدت البشرية خلال العقود الأخيرة تحولاً عميقاً في مجالات التكنولوجيا، المعلوماتية، والاتصالات، تمثل في الانتشار المتسارع لاستخدام تقنيات الإعلام الآلي والانترنت، وهو ما أدى إلى إحداث قطيعة مع الأنماط التقليدية للتواصل، وإزالة الحواجز الجغرافية والزمنية، وتقريب المسافات بين الأفراد والدول. وقد أصبح في متناول المستخدمين إنجاز مختلف المعاملات وتنفيذ الأوامر المرتبطة بها، بأقل جهد ووقت وتكلفة.

في ظل هذه التحولات، بادرت الدول، ومن بينها الجزائر، إلى إدماج هذه التكنولوجيات ضمن منظوماتها الإدارية، من خلال العمل على تحديث المرافق العامة وعصرنتها، والانتقال التدريجي من النموذج التقليدي القائم على الإدارة الورقية والمثقل بالبيروقراطية وتعقيد الإجراءات، نحو نموذج حديث يعتمد على الرقمنة، أُطلق عليه اصطلاحاً: "المرفق العام الإلكتروني". ويأتي هذا المفهوم في سياق تطور مفهوم المرفق العام ذاته، الذي مر بمراحل متعددة اتسعت معه وظائف الدولة، لتشمل، بعد الطابع الإداري، مجالات اقتصادية، مهنية، اجتماعية، واليوم، إلكترونية.

وبناء على ما تقدم، تبرز الحاجة إلى مقارنة هذا المفهوم الجديد للمرفق العام الإلكتروني، وفهم طبيعته وحدوده، باعتباره يجمع بين مقتضيات التطور التكنولوجي ومتطلبات التنظيم الإداري، في سبيل خدمة الصالح العام الذي يظل الغاية الأساسية لكل مرفق عام. كما يقتضي الأمر تحليل أثر هذا التحول على المبادئ القانونية التقليدية التي تحكم تنظيم وسير المرافق العامة، والتي كرسها القضاء الإداري الفرنسي وشكلت الأساس الذي تبنته مختلف الأنظمة القانونية، ومنها النظام الجزائري.

وعليه، تطرح هذه الدراسة الإشكاليتين التاليتين:

ما المقصود بالمرفق العام الإلكتروني؟ وما مدى تأثيره على المبادئ القانونية التي تحكم تنظيم المرافق العامة وسيرها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سنعمد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقسيم الموضوع إلى مبحثين اثنين: المبحث الأول: مفهوم المرفق العام الإلكتروني ومتطلبات الانتقال إليه.

المبحث الثاني: أثر المرفق العام الإلكتروني على المبادئ القانونية التي تحكم المرافق العامة.

2. مفهوم المرفق العام الإلكتروني ومتطلبات الانتقال إليه

تُعد فكرة المرفق العام إحدى الركائز الأساسية في القانون الإداري، باعتبارها الإطار المؤسسي الذي تتجسد من خلاله مهام الدولة في تقديم الخدمات العامة. غير أن أنماط الخدمة العمومية التقليدية أضحت تواجه تحديات في الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أفضى إلى بروز نمط جديد، قوامه التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية¹، هو ما أطلق عليه "المرفق العام الإلكتروني".

1.2 مفهوم المرفق العام الإلكتروني:

تُعدّ فكرة المرفق العام من المفاهيم المحورية والأساسية في القانون الإداري، إذ تمثل حجر الزاوية في تنظيم علاقة الدولة بالأفراد، باعتبارها تجسيدا مباشرا لوظيفة الدولة الحديثة في تقديم الخدمات العامة وتحقيق الصالح العام. غير أن تطور أنماط الحياة، وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في كافة مجالات النشاط البشري، أفرز نمطاً جديداً من المرافق، يُطلق عليه "المرفق العام الإلكتروني"، والذي يُعد نتاجاً لمسار تحوّل عميق شهده التنظيم الإداري المعاصر، يرمي إلى إعادة صياغة العلاقة بين الإدارة والمواطن من خلال اعتماد الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة. وانطلاقاً من هذه التحولات الجوهرية، يقتضي الأمر بداية التأسيس المفاهيمي لهذا النموذج الحديث من المرافق العامة، مع تحديد خصائصه وسماته، في فرعين أساسيين:

الفرع الأول : تعريف المرفق العام الإلكتروني

ينصرف مفهوم المرفق في اللغة إلى كل ما يُرتفق به أو يُستعان به في قضاء الحوائج وتحقيق المنافع²، أما من الناحية

فيه الإجراءات الورقية بإجراءات إلكترونية، عبر شبكات الاتصال الرقمية، مما يُفضي إلى تقديم الخدمة دون قيود زمانية أو مكانية.

ويتميز هذا المرفق بكونه يعمل في إطار "إدارة بلا ورق، بلا زمان، وبلا مكان"، إذ تؤدي فيه الخدمة من خلال بيئة إلكترونية افتراضية تعتمد على أنظمة معلوماتية تتيح إنجاز المهام الإدارية بشكل لحظي وسلس، ما يجعل من هذا النموذج خياراً استراتيجياً للإصلاح الإداري وتكريس دولة القانون⁷.

الفرع الثاني : خصائص المرفق العام الإلكتروني

إن المرفق العام في صورته الإلكترونية لا يقتصر فقط على إدخال أدوات التكنولوجيا إلى مجال الإدارة، بل يُعبر عن تحول بنيوي في فلسفة تقديم الخدمة العمومية، ويترتب عليه خصائص وميزات تنعكس على كل من المواطن والإدارة على حدّ سواء، ويمكن إبراز أبرز هذه الخصائص على النحو التالي:

أولاً: السرعة والفعالية في تقديم الخدمة العمومية

من أبرز المزايا التي يوفرها المرفق العام الإلكتروني، السرعة الفائقة في إنجاز المعاملات الإدارية مقارنةً بنظيره التقليدي، حيث يُمكن النظام الرقمي من معالجة الطلبات، وتحليل البيانات، وتقديم الردود خلال وقت قصير جداً، بفضل تقنيات المعالجة الآلية وسرعة تدفق المعلومات. كما يُساهم في تقليص الفجوة الزمنية بين تقديم الطلب واستلام الخدمة، وهو ما يُفضي إلى تعزيز ثقة المرتفقين بالإدارة وتحقيق رضاهم⁸.

ثانياً: ترشيد التكاليف والنفقات العمومية

تُعد الإدارة الورقية عبئاً مالياً كبيراً على المرافق العامة، سواء من حيث الكلفة المرتبطة بالمواد المكتبية، أو عدد الموظفين، أو تكاليف الطبع والحفظ والنقل. في المقابل، يُقلّص المرفق العام الإلكتروني من هذه التكاليف بشكل ملموس، عبر تقليص الحاجة إلى الموارد البشرية، والتوجه نحو المعالجة الرقمية للملفات، مما يُفضي إلى توجيه الأموال نحو مجالات تنمية أخرى، وتحقيق نجاعة مالية في التسيير العمومي⁹.

الاصطلاحية، فقد تباينت تعاريف الفقه الإداري للمرفق العام، بين من يُركّز على الجانب العضوي أو الهيكلي للمرفق، أي تلك الهيئة أو المؤسسة التي تسهر على أداء خدمة عامة³، ومن يركّز على المعنى المادي أو الوظيفي، أي النشاط الذي يُباشر في سبيل تلبية حاجات الأفراد المرتبطة بالمصلحة العامة، كتوفير التعليم، الصحة، الأمن، والنقل⁴.

وبغض النظر عن هذا التباين، فإنّ المرفق العام يستند إلى عناصر جوهرية وثابتة يمكن إجمالها فيما يلي:

- أنه نشاط منظم تُباشره جهة إدارية أو مرفقية وفقاً لإطار قانوني محدد؛

- أنه يستهدف إشباع حاجات عامة ذات نفع عام ترتبط بمصالح الجمهور؛

- أنه يخضع لهيمنة السلطة العامة ويُدَار بموجب صلاحيات الضبط والتنظيم الإداري.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبح هذا النموذج التقليدي عاجزاً عن مسايرة متطلبات العصر، خاصة في ظل ما تعانيه المرافق العامة من بيروقراطية وتعقيد، الأمر الذي فرض على الدول تبني نموذج "المرفق العام الإلكتروني"، كحلّ عصري يُعيد الثقة في الإدارة العمومية ويرفع من مستوى الخدمة العمومية⁵.

وعليه، يمكن تعريف المرفق العام الإلكتروني بأنه: كل نشاط تُمارسه جهة إدارية عمومية بقصد إشباع حاجات ذات مصلحة عامة، من خلال اعتماد الوسائط التكنولوجية الحديثة، كالحواسيب، شبكات الإنترنت، قواعد البيانات، وتطبيقات البرمجيات، عوضاً عن الوسائل الورقية التقليدية، بما يُفضي إلى أداء الخدمة العمومية في بيئة رقمية مرنة، شاملة، وذات كفاءة عالية.

فالمرفق العام الإلكتروني لا يُعدّ من قبيل نوع جديد من المرافق، بل هو تطور تقني وتنظيمي في نمط تسيير المرفق العمومي، من خلال الانتقال من النموذج الورقي الكلاسيكي إلى نموذج رقمي افتراضي⁶، تتقلّص فيه الحاجة إلى المقررات الإدارية، والاحتكاك المباشر بين المواطن والإدارة، وتُستبدل

ثالثاً: تجاوز قيود الزمان والمكان

يُتيح المرفق العام الإلكتروني إمكانية الاستفادة من الخدمة العمومية في أي وقت ودون التقيد بساعات العمل الإداري التقليدي، بل وحتى من أي مكان داخل أو خارج التراب الوطني. فالمواطن لا يحتاج إلى التنقل إلى مقر الإدارة، بل يمكنه من خلال جهاز حاسوبه أو هاتفه المحمول التفاعل مع الإدارة، وإنجاز معاملاته دون إهدار للوقت أو الموارد، ما يجعل من هذا النظام أكثر مرونة وملاءمة لعصر السرعة¹⁰.

رابعاً: تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية الإدارية

يمثل المرفق العام الإلكتروني أداة فعّالة في مكافحة البيروقراطية والحدّ من ظواهر الفساد الإداري، حيث تقلّص فيه العلاقة الشخصية بين الموظف والمواطن، ويتم الاعتماد على أنظمة رقمية محايدة، ما يُعزز من مبدأ الشفافية، ويُمكن من تتبع كل مراحل العملية الإدارية. كما يُبسّط الإجراءات من خلال استمارات إلكترونية مهيكلّة، ويُقلّل من الوثائق المطلوبة، ويوحّد النماذج، ما يُفضي إلى تسهيل حصول الأفراد على الخدمات دون عناء¹¹.

2.2 الشروط الأساسية اللازمة لتهيئة بيئة المرفق العام الإلكتروني

إن التحول من النموذج التقليدي للمرفق العام إلى نموذجه الإلكتروني ليس مجرد خيار إداري أو تقنية إضافية في العمل الإداري، بل هو مشروع إصلاحي شامل يتطلب تغييراً عميقاً في البنية المؤسسية والقانونية والتكنولوجية للمرافق العامة، وذلك حتى يُؤتي ثماره ويُسهّم في إرساء قواعد إدارة عمومية فعّالة، مرنة، وشفافة. ويستلزم هذا التحول توفير جملة من المتطلبات الأساسية التي تُعدّ بمثابة الشروط التمهيديّة اللازمة لنجاح الانتقال نحو المرفق العام الإلكتروني.

وعملاً بمنهج التصنيف الموضوعي، يمكن تقسيم هذه المتطلبات إلى فرعين رئيسيين :

الفرع الأول: الأسس القانونية والتنظيمية والإدارية الداعمة للتحول الرقمي

يُعد الإطار القانوني والتنظيمي العمود الفقري لأي مشروع إصلاحي في حقل الإدارة العمومية، إذ لا يمكن تصور تطبيق منظومة المرفق العام الإلكتروني في غياب تشريعات مناسبة تواكب هذا التحول العميق وتؤطره قانونياً وتوفّر له الحماية والمشروعية.

أولاً: إصدار نصوص تشريعية ملائمة للمرفق الإلكتروني

لابدّ من تكييف المنظومة التشريعية والتنظيمية لتواكب مستلزمات الإدارة الإلكترونية، إذ أن أغلب النصوص القانونية الحالية قد وُضعت في سياق إداري تقليدي، يفترض الحضور المادي لطالب الخدمة، وتبادل الوثائق الورقية، والعلاقات المباشرة بين الموظف والمواطن¹². ومن ثمّ، فإن التوجه نحو الإدارة الرقمية يستوجب إعادة النظر في هذه النصوص، وتطويرها بما يُعزز من الاعتراف القانوني بالمعاملات الرقمية، والتوقيعات الإلكترونية، والصيغ الإلكترونية للوثائق الرسمية.

وقد اتخذ المشرع الجزائري خطوات أولى في هذا السياق، تمثّلت في سن تشريعات تتعلق بالعقود الإلكترونية¹³، والتوقيع الرقمي¹⁴، والجريمة المعلوماتية، وهي بمثابة اللبنات الأولى في مسار بناء بيئة قانونية آمنة وملائمة للتحول الرقمي¹⁵، لكنها تبقى غير كافية دون نظام تشريعي شامل ومتكامل يؤسس للمرفق العام الإلكتروني بكل تفاصيله القانونية والمؤسسية.

ثانياً: وضع استراتيجيات وطنية وخطط هيكليّة للتحول الرقمي

يتطلب التحول نحو المرفق الإلكتروني تبني رؤية استراتيجية واضحة ومتكاملة، تُجسدها سياسات عمومية تتضمن الأهداف، المراحل، الوسائل، والتقييم¹⁶. وفي هذا الإطار، كان من بين الخطوات المهمة التي اتخذها المشرع الجزائري استحداث المرصد الوطني للمرفق العام¹⁷، وهو هيئة تُعنى باقتراح التدابير الهادفة إلى تحديث الإدارة، وتعميم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وتقييم أداء المرافق

العمومية، وتشخيص النقائص والاحتلالات التي تعيق التحول الرقمي¹⁸.

وتكمن أهمية هذا الجهاز في كونه يشكل قاطرة للتفكير العمومي في سبل تحديث الإدارة وتوجيه السياسات العمومية نحو بناء منظومة إدارية إلكترونية حديثة، تستجيب لتطلعات المواطن وتقطع مع مظاهر البيروقراطية التي ظلت لسنوات تعيق التنمية الإدارية¹⁹.

ثالثاً: إعادة هيكلة التنظيم الإداري للمرافق العامة

لا يمكن لمرفق عام تقليدي أن يتحول إلى مرفق إلكتروني من دون إعادة هندسة إدارية شاملة، تتناول بالبنية والتنظيم والوظائف، من خلال إعادة توزيع الصلاحيات، دمج الإدارات المتشابهة أو المتداخلة في المهام، إلغاء الهياكل غير الفعالة، وتبسيط الإجراءات، واعتماد منهجية التدبير بالأهداف والنتائج بدلاً من التدبير بالوسائل. فالمرفق الإلكتروني يتطلب تنظيمًا مرناً، قابلاً للتكيف، وقادراً على مجاراة سرعة التحديث التقني²⁰.

الفرع الثاني: المتطلبات التكنولوجية والبنية الرقمية للمرفق العام الإلكتروني

يشكل البعد التكنولوجي الأساس المادي والبنية التحتية التي لا غنى عنها لتشغيل المرفق العام الإلكتروني، إذ أن هذا الأخير لا يمكن أن يؤدي خدماته خارج بيئة إلكترونية متكاملة تعتمد على المعدات والأنظمة والكوادر المؤهلة.

أولاً: توفير البنية التحتية الرقمية

يتوقف نجاح المرفق العام الإلكتروني بدرجة أولى على مدى توفر البنية التحتية المعلوماتية الملائمة، والتي تشمل²¹:

- أجهزة الحواسيب الحديثة، الشبكات الداخلية، والشبكات الخارجية.
- أنظمة إدارة المعلومات والبرمجيات التطبيقية الخاصة بكل مرفق.

— وسائل الاتصال الحديثة من خطوط الهاتف الذكية، ومراكز البيانات، والسيرفرات.

وكل هذه الوسائل تُعد شرطاً أولياً لضمان استمرارية الخدمة وموثوقيتها وأمنها المعلوماتي، بما يعكس إيجاباً على علاقة المواطن بالإدارة.

ثانياً: إنشاء بوابات إلكترونية شاملة ومتكاملة

تتمثل هذه المتطلبات في تطوير منصات إلكترونية رسمية على شبكة الإنترنت، تكون بمثابة الواجهة الرئيسية للمرفق العام الإلكتروني²²، بحيث تُوفر كافة المعلومات والوثائق اللازمة لإنجاز المعاملات الإدارية، وتُتيح تحميل النماذج، وملء الاستمارات، وإرسال الطلبات إلكترونياً، مع ضمان إمكانية تتبع المعاملة واستلام المخرجات بشكل رقمي. كما ينبغي أن تُحدث هذه البوابات بشكل مستمر بمجرد إدخال أي تعديل على الوثائق أو الإجراءات، ضماناً للشفافية والفعالية²³.

ثالثاً: التكوين المتخصص لموظفي المرفق العام

يُعتبر المورد البشري أحد أهم عوامل نجاح الإدارة الإلكترونية، لذلك لا بد من توفير برامج تكوين دائمة ومركزة لفائدة الموظفين العموميين في مجال تكنولوجيا المعلومات، سواء عبر معاهد وطنية للتدريب، أو من خلال مراكز داخل كل إدارة، بما يُمكنهم من استعمال البرمجيات، فهم قواعد أمن المعلومات، التعامل مع المواطنين عبر المنصات الإلكترونية، والتدخل التقني السريع في حال وقوع الأعطال²⁴.

ولعل نجاح مشروع المرفق العام الإلكتروني لن يتحقق إلا إذا حصل تكيف حقيقي في عقلية الموظف، وانتقال من ذهنية تقليدية بيروقراطية إلى ذهنية رقمية مهنية، قائمة على الكفاءة والاستباقية.

3. مدى انعكاس تطبيق المرفق العام الإلكتروني على

المبادئ الجوهرية التي تحكم سير المرافق العامة

إن المبادئ الأساسية التي تُنظم سير المرافق العامة تُعد حجر الزاوية في بناء النظرية العامة للمرفق العام، وقد أرساها

خلال المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية، دون التقيد بأوقات العمل الرسمية أو وجود الموظف في مكتبه²⁷. فباستخدام البوابات الإلكترونية، يستطيع المواطن أداء المعاملات الإدارية أو المالية أو القضائية دون انقطاع. ومن الأمثلة الواقعية في الجزائر:

- تطبيق النظام المعلوماتي في المؤسسات الصحية، الذي يسمح بمتابعة الأداء وتوفير الخدمات دون تعطل²⁸.

- نظام بطاقة السحب الإلكتروني لدى مؤسسة بريد الجزائر، الذي خفف الضغط عن مراكز البريد، وسهل سحب الأموال في أي وقت.

كل هذه الوسائل تضمن انتظام تقديم الخدمة، وتُقلل من تأثير الظروف الطارئة، كالغياب أو الإضراب، أو حتى الكوارث الطبيعية، لأن الخدمة مرتبطة بشبكة معلوماتية، وليست مرهونة بالحضور المادي.

2.3 أثر المرفق العام الإلكتروني على مبدأ مساواة المواطنين أمام المرافق العامة :

يُعد مبدأ المساواة أمام المرافق العامة من الركائز الجوهرية التي تكرّس حيادية الإدارة وتكفل العدالة بين المواطنين، وقد أقرته الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية على حد سواء. غير أن التحول إلى نمط إلكتروني في إدارة المرافق أثار تخوّف البعض من احتمال نشوء فجوة رقمية تؤدي إلى المساس بهذا المبدأ. في المقابل، يرى آخرون أن الرقمنة قد تعزز من المساواة من خلال الحد من التمييز والوساطة، وتوحيد معايير الاستفادة. ومن أجل تفصيل ذلك، نقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: المقصود بمبدأ المساواة في الانتفاع بالمرافق العامة

يُعد هذا المبدأ من الأسس الدستورية والإدارية التي تضمن العدالة بين المواطنين، ويقضي بأن تُقدّم خدمات المرفق العام لكافة الأفراد المتواجدين في نفس المركز القانوني، دون تمييز تعسفي، سواء من حيث الشكل أو الدين أو اللون أو

القضاء الإداري الفرنسي وتلقاها الفقه بالقبول والتطوير. وتشمل هذه المبادئ: مبدأ دوام واستمرارية سير المرفق العام، مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، ومبدأ قابلية المرفق للتغيير والتكيف. ومع التطورات التكنولوجية الحديثة، وظهور ما يسمى بـ "المرفق العام الإلكتروني"، يثور التساؤل حول ما إذا كان هذا التحول الرقمي يمس بجوهر هذه المبادئ، أم أنه يساهم في تعزيزها وتجديدها بما يتناسب مع مقتضيات العصر.

1.3 : أثر تطبيق المرفق العام الإلكتروني على مبدأ استمرارية سير المرفق العام بانتظام واطراد :

يشكل مبدأ دوام واستمرارية المرفق العام أحد الأعمدة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في تنظيم سير المرافق العامة، وهو ما جعل الفقه والقضاء الإداريين يعتبرانه من المبادئ غير القابلة للإهمال أو التجاوز، لما له من صلة مباشرة بتحقيق المصلحة العامة وضمان استقرار الخدمات المقدمة للجمهور. وبظهور المرفق العام الإلكتروني، طُرحت تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذا النموذج الحديث على الالتزام بمقتضيات هذا المبدأ الحيوي، بل وتجاوزه من حيث الكفاءة والجاهزية والديمومة. وللوقوف على حقيقة هذا الأثر، سنتناول هذا المطلب من خلال فرعين اثنين:

الفرع الأول: مضمون مبدأ استمرارية المرفق العام وأهميته

يقضي مبدأ استمرارية سير المرفق العام أن تبقى المرافق العمومية قيد التشغيل المستمر لتلبية حاجات الجمهور الحيوية دون انقطاع، باعتبار أن توقفها يؤدي إلى المساس بالنظام العام والمصلحة العامة²⁵. ويتفرع عن هذا المبدأ نتائج قانونية هامة، مثل تحريم الإضراب في بعض المرافق الحيوية، أو تقييده وفقاً لضوابط دقيقة، وتنظيم آليات الاستقالة، وتعويض ذلك بنظام المداومة واستمرارية الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والطب الاستعجالي²⁶.

الفرع الثاني: دور المرفق العام الإلكتروني في تدعيم هذا المبدأ

يمثل المرفق العام الإلكتروني تجسيدا متطورا لهذا المبدأ، إذ يُتيح تقديم الخدمات العمومية على مدار الساعة، من

الانتماء الطبقي. وتُراعى في ذلك شروط الانتفاع القانونية كشرط السن أو المؤهل العلمي²⁹.

الفرع الثاني: تفعيل مبدأ المساواة من خلال الرقمنة

إن النظام الإلكتروني، بطبيعته الموضوعية والأوتوماتيكية، يُساهم في تقليص مظاهر التحيز أو المحاباة، ويوفّر معاملة موحدة للمواطنين³⁰. كما يحدّ من التدخلات البشرية غير المشروعة، ويُقلّل من خطر "الزبونية الإدارية" أو الوساطة والمحسوبية³¹.

ومن التطبيقات العملية لذلك:

- نظام التسجيل الإلكتروني للطلبة الجدد في الجامعة الجزائرية، الذي يمنح الفرص نفسها للجميع في اختيار التخصصات.

- إمكانية استخراج وثائق الحالة المدنية أو صحيفة السوابق العدلية عبر الإنترنت دون أي تدخل بشري³².

كما أن هذا المبدأ لا يتعارض مع تقديم امتيازات خاصة لبعض الفئات مثل الفقراء أو ذوي الاحتياجات، بشرط أن تكون مبررة قانونياً ومنصوصاً عليها تنظيمياً.

3.3 أثر المرفق العام الإلكتروني على مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتكيف:

يستند مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل إلى فكرة ديناميكية الخدمة العامة وضرورة تكيفها مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وتُعد هذه القابلية ركيزة لضمان استمرارية النفع العام وتفادي الجمود الإداري³³. ومع تطور الرقمنة وتطبيقات الإدارة الذكية، أصبح التساؤل مطروحاً حول ما إذا كان المرفق العام الإلكتروني مجرد انعكاس لهذا المبدأ أم أنه يمثل شكله الأقصى وتجسيده الأوضح. ومن أجل معالجة ذلك، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الطبيعة المرنة للمرفق العام وحق الإدارة في التعديل

يستند هذا المبدأ إلى أن حاجات الأفراد تتطور، وتبعاً لذلك يجب أن تتطور الخدمات العمومية بدورها، سواء من

حيث طبيعة الخدمة، أو أسلوب تقديمها، أو حتى تنظيمها الداخلي. ولهذا، تملك الإدارة صلاحية تعديل الأنظمة التنظيمية والعقود الإدارية دون موافقة الطرف الآخر، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، بخلاف العقود المدنية التي تُقيد الإدارة بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين³⁴.

الفرع الثاني: المرفق العام الإلكتروني كنتاج لتطبيق هذا المبدأ

يُعد المرفق العام الإلكتروني أكبر تجسيد لتفعيل مبدأ القابلية للتعديل والتجديد، فهو يعبر عن إرادة الإدارة في التجاوب مع متطلبات العصر عبر اعتماد تكنولوجيا المعلومات كوسيلة للإدارة الحديثة. ومن أبرز الأمثلة التطبيقية:

- اعتماد السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة عن الحبس، مما يُقلل من العبء على مؤسسات إعادة التربية ويوفر نفقات كبيرة على الخزينة العمومية³⁵.

- تطوير نظم الأرشيف الرقمية التي تسمح بحفظ الوثائق بطريقة مؤمنة وسهلة الوصول، وتُعفي من مشاكل التكدس الورقي والضياع³⁶.

كل هذه الإجراءات تُبين أن الرقمنة لم تكن خياراً ثانوياً بل ضرورة فرضها الواقع، وتدخلها إدارياً تماشياً مع طبيعة المرفق المتغيرة.

4. خاتمة:

ما لا شك فيه أن المرفق العام الإلكتروني يشكل إحدى أبرز صور التحديث الإداري التي شهدتها الدولة المعاصرة، وهو تطور طبيعي في ظل ما يشهده العالم من تحول رقمي متسارع، فرض ضرورة إعادة النظر في أساليب تقديم الخدمة العامة وتسيير المرافق الحيوية. فمن خلال ما تم تناوله من محاور ومباحث في هذه الدراسة، يتبين أن المرفق العام الإلكتروني ليس إلا امتداداً وظيفياً وحديثاً للمرفق العام التقليدي، يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة والاستجابة لحاجات الأفراد والمجتمع، ولكن وفق آليات عصرية تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الشاملة.

التعاملات الرقمية، وتضبط العلاقة بين المواطن والإدارة ضمن بيئة رقمية آمنة وموثوقة؛

—نشر الثقافة الرقمية والمعلوماتية: عن طريق توفير التكوين المستمر، وتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة، وتعميم استخدام الحواسيب والأجهزة الذكية في الأوساط التعليمية والاجتماعية؛

—استحداث وحدات إدارية متخصصة: تتولى الإشراف على التحول الرقمي في كل قطاع حكومي، مع وضع استراتيجيات واضحة للتحول الإلكتروني، ومتابعة مراحل التنفيذ والتقييم؛

—تبني سياسة تحفيز شاملة: سواء مادية أو معنوية، تستهدف الموظفين والمواطنين على حد سواء، لتشجيعهم على الانخراط في استخدام المنصات الرقمية، وضمان حسن التعامل مع المرفق العام الإلكتروني.

وفي الختام، يمكن القول إن التحول نحو المرفق العام الإلكتروني لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر، وهو ما يستوجب تضافر جهود الدولة والمجتمع لإنجاح هذا الانتقال وضمان تكريسه بشكل فعال ومستدام، بما يحقق المصلحة العامة، ويواكب متطلبات الحوكمة الحديثة والإدارة الرشيقة في خدمة المواطن.

5. قائمة المراجع:

¹ — محمود عاطف البنا ، العقود الإدارية ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2007 ، ص 61 .

² — عمر موسى جعفر ، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت - لبنان ، 2015 ، ص 167 .

³ — داود عبد الرازق الباز ، الحكومة الإلكترونية و أثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه ، منشأة المعارف الإسكندرية - مصر ، 2007 ، ص 113 .

⁴ — محمود عاطف البنا ، مرجع سابق ، ص 39 .

⁵ — عمر موسى الجعفري ، مرجع نفسه ، ص 168 .

وقد أضحى هذا النمط الجديد من المرافق يمثل أداة فعالة لتجاوز الإشكاليات البنيوية التي لطالما سبغت الإدارة التقليدية، سواء من حيث بطء الإجراءات، أو الطابع البيروقراطي المفرط، أو محدودية نطاق الخدمة، حيث مكّن الاتصال الإلكتروني من تقليص التفاعل المباشر بين المواطن والإدارة، مما ساعد على تحسين الشفافية، وضمان سرعة الإنجاز، ورفع كفاءة الأداء، إلى جانب تخفيف الضغط على الموارد البشرية والمادية.

ورغم المزايا العديدة التي يحملها هذا التحول، إلا أن تطبيق منظومة المرفق العام الإلكتروني لا يزال يواجه العديد من التحديات العملية التي قد تعيق مساره وتحد من فعاليته، ويمكن إجمال أبرز تلك المعوقات فيما يلي:

—ضعف الوعي الرقمي والتكنولوجي لدى شريحة هامة من المواطنين، الأمر الذي يحدّ من قدرتهم على التفاعل مع الخدمات الإلكترونية.

—قلة الكفاءة التكنولوجية لدى بعض الموظفين، مما يعوق حسن استعمال الوسائل الحديثة في أداء الوظائف الإدارية.

—النقص الواضح في الموارد المالية الكافية لإنشاء بنية تحتية رقمية متكاملة تغطي كافة القطاعات والمناطق.

—محدودية التشريعات المنظمة للتعاملات الرقمية، لاسيما في مجالات الإثبات، والتوقيع الإلكتروني، وحماية المعطيات الشخصية.

—التخوف المشروع من مخاطر البيئة الرقمية، خاصة ما يتعلق بمسائل الخصوصية والأمن السيبراني والثقة في النظم الإلكترونية.

ولعل تجاوز هذه الإشكالات يقتضي تبني جملة من التوصيات والإجراءات العملية التي من شأنها تعزيز فعالية المرفق العام الإلكتروني، نوجزها كما يلي:

—تحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية: من خلال سنّ قوانين واضحة ومتكاملة تؤطر المرفق العام الإلكتروني، وتنظّم

- 6_ علاء عبد الرزاق السالمي ، الإدارة الإلكترونية ، ط 2 ، دار وائل للنشر، عمان - الأردن ، 2009 ، ص 87 .
- 7_ أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ، ط 1 ، دار الثقافة ، عمان - الأردن ، 2013 ، ص 29 .
- 8_ عمر موسى الجعفري ، مرجع سابق ، ص 55 .
- 9_ عمر موسى الجعفري ، مرجع نفسه ، ص 56 .
- 10_ بدر محمد السيد القزاز ، الإدارة الإلكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية - مصر ، 2016 ، ص 52 .
- 11_ رحمان سناء ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين تسيير المؤسسة أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2016/2017 ، ص 37 .
- 12_ كافي عيدوني ، حميد بن حوجة ، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق) ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، جامعة عباس لغرور بخنشلة، العدد الثاني، 2017 ، ص 229 .
- 13_ وهو ما نص عليه الفصل السادس من الباب الأول من القانون الجديد للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تحت عنوان الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية ، لاسيما فيما يخص أحكام المزايدة الإلكترونية وتأسيس بوابة الكترونية للصفقات العمومية (راجع : المواد من 203 إلى 206 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 لسنة 2015).
- 14_ القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01/02/2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 لسنة 2015 .
- 15_ القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05/08/2009 ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 لسنة 2009 .
- 16_ بدر محمد السيد القزاز ، مرجع سابق ، ص 366 .
- 17_ المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07/01/2016 ، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 لسنة 2016 .
- 18_ المادة 5 ، المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 07/01/2016 ، مرجع نفسه .
- 19_ مصطفى بواوي ، صناعة بيئة رقمية في ظل عصنة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الصعوبات والآفاق - ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، العدد 17 ، 2017 ، ص 265 .
- 20_ بدر محمد السيد القزاز ، مرجع سابق ، ص 367 .
- 21_ عمر موسى جعفر القريشي ، مرجع سابق ، ص 79 .
- 22_ بدر محمد السيد القزاز ، مرجع سابق ، ص 396 .
- 23_ علاء عبد الرزاق السالمي ، مرجع سابق ، ص 95 .
- 24_ بدر محمد السيد القزاز ، مرجع سابق ، ص 368 .
- 25_ داود عبد الرازق الباز ، مرجع سابق ، ص 122 .
- 26_ رحمان سناء ، مرجع سابق ، ص 39 .
- 27_ عمر موسى جعفر القريشي ، مرجع سابق ، ص 175 .
- 28_ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 30/10/2014 ، يحدد كيفية تطبيق النظام المعلوماتي لمحاسنة التسيير في المؤسسات العمومية للصحة، وكذا قائمة المؤسسات المعنية بتنفيذ هذا النظام ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد الأول ، سنة 2014 .
- 29_ داود عبد الرازق الباز ، مرجع سابق ، ص 129 .
- 30_ عمر موسى جعفر القريشي ، مرجع سابق ، ص 177 .
- 31_ أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص 65 .
- 32_ القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01/02/2015 ، يتعلق بعصنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 06 لسنة 2015 .
- 33_ عمر موسى جعفر القريشي ، مرجع سابق ، ص 182 .
- 34_ داود عبد الرازق الباز ، مرجع سابق ، ص 147 .
- 35_ المادة 02 من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30/01/2018 يتم القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06/02/2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين ، الجريدة الرسمية ، العدد 05 لسنة 2018 .
- 36_ إلياس شاهد ، الحاج عرابة ، عبد النعيم دفور ، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية الجزائر ، العدد 03 ، 2016 ، ص 127 .